

تقييم واقع التعليم المحاسبي في الجزائر -دراسة مقارنة بين محتوى التعليم الأكاديمي وفق معيار التعليم المحاسبي الدولي 02 ومتطلبات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر-

Evaluation the Reality of Accounting Education in Algeria – a Comparative Study between Academic Education Curricula according to the IES02 and the Requirements for Practice Accounting Professions in Algeria -

عائشة سلمة كيحلي* ، جامعة ورقلة (الجزائر) ، Selmaboussar@yahoo.fr

آسيا قمو، جامعة ورقلة (الجزائر)، Assia.guemou90@gmail.com

عمر الفاروق زرقون، جامعة ورقلة (الجزائر)، Farouk_30@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/11 تاريخ القبول: 2022/01/28 تاريخ النشر: 2022/03/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للوقوف على واقع التعليم المحاسبي في الجزائر المعتمد في التدريس الجامعي أمام المرجعية الدولية المتمثلة في معايير التعليم المحاسبي الدولية. أمام غياب معاهد متخصصة في تخريج كوادر محاسبية ذات تأطير علمي مهني. مما جعلنا نحاول تقييم البرامج المدرجة ضمن تخصصات شعبة العلوم المالية والمحاسبة والتي تكوّن كفاءات في المحاسبة. وقد تم اعتماد منهج وصفي مقارنة لتقييم المناهج المقدمة للطلاب الجامعي في الجزائر وفق مرجعية معيار التعليم الدولي رقم 02 من خلال رصد المقاييس المتعلقة بالمعرفة المحاسبية، المقاييس المتعلقة بمعرفة البيئة وتلك المتعلقة بتقنيات المعلومات، كما تم مقارنة محتوى البرامج الأكاديمية المقدمة ومتطلبات ممارسة المهنة على المستوى المحلي.

وقد توصلت الدراسة إلى ضعف بناء البرامج التعليمية الموجهة للطلاب في تخصصات المحاسبة وعدم ملاءمة المقاييس لما ينص عليه معيار التعليم المحاسبي الدولي 02، وعدم تغطية برامج خريجي مستوى الليسانس لمتطلبات ممارسة المهنة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: تعليم محاسبي، معيار تعليم محاسبي دولي 02، جودة تعليم، مناهج تعليم، جزائر.

تصنيفات JEL : M49، I32.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to take stock of the reality of accounting education adopted in higher education in Algeria, taking into account the international references represented by the international standards education. To do this, we opted for the descriptive and comparative methodology to evaluate the programs intended for Algerian students according to the benchmark of the IES2. The assessment covered modules relating to accounting knowledge, the environment, information techniques, as well as the content of academic programs and the practice of the profession at the local level.

The result of the study concluded to the weakness and the incompatibility of the modules with the IES2. Also, the programs do not cover the requirements of the accounting profession in Algeria.

Keywords: Accounting Education; IES02; Quality Education; Education programs; Algeria.

Jel Classification Codes: M49, I32.

1. مقدمة:

خطت الجزائر أهم خطواتها نحو تحسين البرامج التعليمية المحاسبية باعتمادها للنظام المحاسبي المالي من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، ودعمت آليات تطبيقه بإصدار النصوص التشريعية التنفيذية لذات القانون. لكن المشهد لم يكتمل إلى غاية التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 أين دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق من قبل المؤسسات المنصوص عليها ضمن فقرات ذات القانون. في المقابل، تم اعتماد القانون رقم 01-10 الصادر في 29/06/2010 المنظم لمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي وجد لإعادة تنظيم مهنة المحاسبة ودعم استقلاليتها في محاولة لرفع من جودة أعمالها، والذي يفترض أن يساهم في إتاحة معلومات مالية موثوقة تعبر بصدق وعدالة عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية وأدائها من خلال سلسلة من الاجراءات الفنية التي يلتزم بها المحاسب بغرض إعداد التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الجسدة في النظام المالي المحاسبي الذي يعد خلاصة الاصلاح المحاسبي، ولتحقيق ذلك كان لابد من تنظيم دورات تدريبية تكوينية وإعادة تأهيل للمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة خواص كانوا أو تابعين لمؤسسات اقتصادية أو عمومية.

1.1 إشكالية الدراسة: كل هذا يجعل من الحرص على جودة التعليم المحاسبي من الأهمية بمكان، وتأتي إشكالية هذه الورقة البحثية لتقف على واقع التعليم المحاسبي في الجزائر، خاصة في ظل وجود فجوة بين محتوى التخصصات والبرامج المحاسبية للتخصصات التي تتيح ممارسة المهنة من جهة ووجود إطار دولي منظم للتعليم المحاسبي ممثلا في معايير التعليم المحاسبي، وعليه نطرح الإشكالية في السؤال الجوهري التالي:

ما واقع التعليم المحاسبي في الجزائر بين محتوى التعليم الأكاديمي والمهني المحلي

ونظيره الدولي المجسد في معايير التعليم المحاسبي الدولية؟

تنبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل المحتوى الحالي لمقررات برامج التعليم المحاسبية في الجامعات الجزائرية يتوافق بشكل كافي مع معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم *TES02*؟

- هل يتلاءم محتوى البرامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة مهن المحاسبة في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة: تقودنا الإشكالية المطروحة إلى طرح فرضيتين أساسيتين نوردها فيما يلي:

- يتلاءم محتوى مناهج التعليم المحاسبي في الجزائر ومعايير التعليم المحاسبي الدولية نظرا لما يتميز به نظام *LMD* من مواكبة للسياق الدولي؛

- يوجد فجوة بين التعليم المحاسبي الأكاديمي في الجزائر والممارسة المهنية للمحاسبة.

3.1 أهمية الدراسة: تتبع أهمية الموضوع من أهمية إصلاح التعليم الأكاديمي بشكل عام والتعليم المحاسبي بوجه خاص، أين يحاول خريجو الجامعات في تخصصات المحاسبة ولوج العالم المهني الذي يستوجب مستوى من الكفاءة لمزاولة المهنة، وغالبا ما يجدون أنفسهم يفتقرون لها بسبب الفجوة بين محتوى البرامج المدرسة ومتطلبات ممارسة المهنة ما يتطلب إجراء عملية تقييم لمحتوى البرامج كخطوة أولية في مسار الإصلاح.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح فحوى الاتجاه نحو معايير التعليم الدولية التي أضحت ضرورة في مسار الإصلاح، وكذا محاولة تقديم تقييم شامل عن تخصصات المحاسبة المدرسة في الجامعة الجزائرية، مع الوقوف على مدى ملاءمتها لمتطلبات ممارسة مهن المحاسبة.

5.1 منهج الدراسة: بغية الإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه سيتم استخدام المنهج الوصفي الذي تم الاعتماد عليه في التطرق إلى المفاهيم النظرية أما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة التعليم الجامعي في الجزائر.

6.1 الدراسات السابقة: تناولت العديد الدراسة ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي بمقارنتها بمعايير التعليم المحاسبي الدولية، بالإضافة إلى محاولة تقييم محتوى برامج التعليم المحاسبي المقدمة ومدى توافقها ومتطلبات

ممارسة مهن المحاسبة. وظرا لكثرة الدراسات التي تمت في البيئات الأجنبية الغربية منها أو العربية، سنحاول الإشارة فيما يلي لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئة الجزائرية. حيث قدمت (علي صوشة، 2017) دراسة حول تطوير تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ضوء متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي *IES7* أين سجلت غياب سياسة تفرض إلزامية أنشطة التطوير المهني المستمر على المحاسبين المهنيين في الجزائر، وفي نفس السياق حاول (عمار، 2017) أن يقف على أهمية توفير مؤسسات التعليم المحاسبي لمهنيين قادرين على ولوج علم لشغل بكفاءة، وذلك من خلال ضرورة إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي في الجزائر، وتطوير مضامينه لتتوافق وتوصيات الاتحاد الدولي للمحاسبين، مع توسع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديدة ومراكز ومعاهد تعليم تعنى بالتكوين المحاسبي.

أما (مزياي، 2018) فقد حاول سير آراء عينة من الأساتذة الدائمين متخصصين في المحاسبة ينتمون لجامعات جزائرية مختلفة، حول مدى اكتساب خريجي تخصص المحاسبة للمهارات المهنية المطلوبة وفقا للمعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 03، وتوصل إلى أن خريجي المحاسبة بالجامعات الجزائرية لا يكتسبون المهارات المهنية اللازمة وفق ما يطرحه معيار التعليم المحاسبي الدولي الثالث. وهذا ما دعمه فيه (مامي، 2019) من خلال دراسته التي وقف فيها على واقع التكوين المحاسبي في الجزائر من خلال عرض مسار التكوين المحاسبين، بدءا بالجامعة ومن ثم التبرص وفقا للشروط التي وضعتها الهيئات المهنية، لاسيما المجلس الوطني للمحاسبة. دائما في إطار المقارنة المرجعية بمعايير التعليم المحاسبي الدولية. وأكدده (بن يوسف و قويدر، 2021) اللذان حاولا الوقوف على أهمية تحيين برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية في ظل تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها عدم توفر جل مخرجات جودة التعليم المتعلقة بمختلف أنواع المهارات المهنية لدى خريجي المحاسبة في طوري اليسانس والماستر.

أما عن الدراسات التي تناولت محتوى البرامج التعليمية وفق ما يقتضيه معيار التعليم المحاسبي الدولي 02 فقد تم رصدتها من خلال دراسة (عجيلة، 2019) التي حاولت إبراز محتوى المقاييس للتخصصات المدرسة على مستوى جامعة غرداية ومدى توافقتها مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، وتوصلت إلى عدم ملاءمتها لمتطلبات المعيار. وعليه نحاول من خلال عرض الدراسة الحالية إلى الوقوف على مجمل التخصصات المتاحة في الجامعات الجزائرية التي تدعم تخصصات المحاسبة.

2. الأدبيات النظرية للتعليم المحاسبي:

1.2 مفهوم التعليم المحاسبي:

تعددت التعاريف حول التعليم المحاسبي نظرا للأهمية التي يكتسبها، لارتباطه الوثيق بمهنة المحاسبة والمراجعة والتي تؤثر بدورها عليه من خلال المسؤوليات الملقاة على عاتق مخرجات هذا التعليم في اقتصاد المؤسسات والوطني بشكل عام (الحيالي، 2007، صفحة 37). فالتعليم المحاسبي يمثل القاعدة المعرفية والخلفية البنائية لمهن المحاسبة وامتداداتها التي لا يخلو مجال اقتصادي أو اجتماعي منه (جبار، 2015، صفحة 17). ما جعل الاهتمام بالتعليم المحاسبي ضرورة متواصلة تتحقق من خلال توفر الأسس العلمية الصحيحة لتحقيق الهدف من التعليم المحاسبي (بن صالح، 2014، صفحة 20).

يعرف التعليم المحاسبي على أنه "عملية منظمة تقوم على أساس تزويد واكتساب المتعلم بالمعارف والقدرات العلمية والعملية اللازمة والتي تؤهله لممارسة مهنة المحاسبة، وتقع مسؤولية هذه العملية على عاتق عدة جهات في مقدمتها مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في الجامعات" (صبيحي و حسان، 2018، صفحة 28). ويعرف أنه: "التعليم الذي يتكفل بتوفير الاحتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة والمؤهلة والمدرية علميا وعمليا، والتي تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم لتحقيقها" (الأمين و أبو تمة، 2018، صفحة 154).

وعليه فالتعليم المحاسبي هو عملية منظمة تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، تقوم فيها بتزويد المتعلم بالمعارف الأساسية وتكسبه قدرات علمية لازمة تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة، ويهدف التعليم المحاسبي إلى تطوير كفاءة محاسبين مهنيين قادرين على أداء عملهم الميداني في أفضل صورة. وللتعليم المحاسبي شقين، أكاديمي ومهني. بحيث يعنى التعليم المحاسبي الأكاديمي بإخراج كوادرات عمل تشتغل في حقل تدريس المحاسبة، والتي تلبي احتياجات سوق العمل الأكاديمي، أين تعتبر هذه المخرجات من الطلبة بمثابة الآلة التي تضمن استمرارية العمل للمؤسسة التعليمية من خلال التغذية الذاتية بجزء من طاقتها الانتاجية، بينما يرتبط التعليم المحاسبي المهني ببناء طلبة ذوي مهارات مهنية باستخدام أساليب علمية ونظرية في التدريس تساهم في إعداد محاسب المستقبل يتمتع بالمواصفات المطلوبة منه.

2.2 متركزات التعليم المحاسبي:

ممارسة مهنة المحاسبة تحتاج إلى كفاءة مؤهلة ومهيأة وفق أسس علمية مع ضرورة توفر القدرة الشخصية للمحاسب في مواجهة العديد من مشاكل أثناء أداء مهامه كمحاسب وعليه نؤكد على أن التعليم المحاسبي يعتمد على عدة عناصر مترابطة لتحقيق الأهداف المرجوة منه تتمثل في (هاني الزامل، 2014، صفحة 291):

- المدخلات: تتعلق بالمحيط الجامعي من موارد بشرية كطلبة ومدرسين وإداريين... إلخ. وكذا معدات وأدوات كأقسام التدريس ومخابر تعليمية... إلخ، والتي تعمل كلها تحت اللوائح التنظيمية والقوانين التي تنظم الحياة العامة داخل الحرم الجامعي؛

- العمليات التشغيلية: تتمثل في عملية تفاعلية بين المدخلات التي قد نعتبرها كمواد خام أو مواد أولية تتفاعل فيما بينها عن طريق بذل مجهودات للأساتذة من خلال التدريس وتلقين مبادئ وأسس أساسية اتجاه الطلبة، الذين يتوجب عليهم بذل مجهودات في السعي وإعداد البحوث والتقارير... إلخ، من أجل الحفاظ والوصول إلى الهدف الأسمى من التعليم المحاسبي الجامعي؛

- المخرجات: تتمثل في خريجي التخصص محاسبة، والذين يمثلون المرآة التي تعكس أهداف المرجوة من التعليم المحاسبي الجامعي، والطاقة والفئة التي تغطي احتياجات بيئة العمل؛

- التغذية الاسترجاعية (العكسية): وهي عملية قياس رد فعل المستفيدين من عمل النظام ويتم ذلك من خلال الرقابة على العناصر السابقة وتقييمها.

من خلال عناصر التعليم المحاسبي يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر العمالية التشغيلية المتمثلة في وسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية وبرامج محاسبية وتطبيقات ميدانية، إضافة إلى توفر الكوادر العلمية المؤهلة لتأطير العملية، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يتبغى النظام تحقيقها والمتمثل في إعداد وتوفير كوادر محاسبية (أكاديمية ومهنية) قادرة على تقديم خدماتها بكفاءة.

3.2 أدوات التعليم المحاسبي:

للتعليم المحاسبي ثلاث أدوات أساسية يتم الاعتماد عليها وهي متمثلة فيما يلي (عبد الله حسن و صالح عبد الله، 2020):

- المناهج والخطط الدراسية: هي كل الأنشطة والفعاليات والإجراءات المعتمدة من طرف المؤسسة التعليمية من أجل تحقيق مخرجات مستهدفة. وهي تتضمن الأجزاء الأساسية المطلوبة لإعداد محاسبين مؤهلين لممارسة مهنة المحاسبة، إذ أنها تشمل مواد تتعلق بالمحاسبة المالية، المحاسبة الحكومية، محاسبة الشركات... إلخ، ما يشكل لهم مخزون نظري كافي يؤهلهم لممارسة المهنة؛

- هيئة التدريس: التي يفترض أن تملك الكفاءة النوعية للوصول إلى مستوى جودة تعليمية المطلوبة

للتعليم المحاسبي؛

- البيئة أو المحيط التعليمي: تتمثل في مختلف الظروف الخارجية التي تؤثر على العملية التعليمية، وهي تختلف باختلاف جوانبها (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية...).

3. جودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم المحاسبي الدولية:

تتطلب جودة التعليم العالي عموما والتعليم المحاسبي بوجه خاص تضافر مجموعة من العناصر للوصول لمستوى مقبول من الجودة لدى خريجي الجامعات الذي يوجهون في الغالب لممارسة المهن المحاسبية، التي تتطلب قدر كاف من المهارات، ما يستدعي توفر معايير خاصة تضمن الحد الأدنى من التأهيل والتكوين لدى طالبة المحاسبة، وهذا ما تضمنته معايير التعليم المحاسبي الدولية *IEAs* الصادرة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي *IAESB* التابع لاتحاد المحاسبين الدولي *IFAC*.

1.3 جودة التعليم المحاسبي:

تعد الجامعة أهم الهيئات المكلفة بالتعليم المحاسبي أين تعنى بتكوين الإطارات والكفاءات التي تتوجه للحياة المهنية في شتى المجالات، حيث تزايد الإقبال على التعليم العالي بشكل ملحوظ في العصر الحالي خاصة في الدول النامية. وفي هذا الإطار، أشار تقرير منظمة (*UNESCO*) لسنة 2010 إلى أنه على الصعيد العالمي تزايد عدد الطلبة من 68 مليون طالب لسنة 1961 إلى 159 مليون طالب لسنة 2008 (Martin & Stella, 2007, p. 27).

لا يكاد يخلو أي مجال مهني من حاجة لخدمات محاسبية مالية تربطه بالاقتصاد المحلي والوطني، لذا وجب توفر قدر كاف من الجودة في مخرجات الجامعة لتأدية أدوارها بفعالية وكفاءة والتي تحقق جودة التعليم المحاسبي حسب ما تقتضيه محاور إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في (طرابلسية، 2011، صفحة 29)، (بوخلوة و بن خيرة، 2016، صفحة 101)، (الصائغ، 2010، صفحة 168):

- **جودة عضو هيئة التدريس:** باعتباره منفذ برنامج التعليم المحاسبي، من سمات شخصية، الكفاءات المهنية، الخبرات الموقفية، الكفاءات العلمية، الكفاءة التربوية، الكفاءة الاتصالية، الرغبة في التعليم، إضافة للتطوير المستمر من خلال البحث العلمي؛

- **جودة الطالب:** ويقص <د بها مدى تأهيله في مراحل ما قبل الولوج للجامعة علميا، صحيا، ثقافيا ونفسيا حتى يتمكن من استيعاب كافة البرامج والمناهج المعرفية؛

- **جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس:** يجب أن تكون البرامج التعليمية شاملة، عميقة ومرنة وتستوعب مختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية؛

- جودة المباني التعليمية والتجهيزات والبيئة التعليمية: يعد المبنى التعليمي وتجهيزاته من المحاور الهامة للعملية التعليمية؛
 - جودة الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح: والتي يجب أن تكون مرنة، واضحة ومحددة حتى تكون عوناً لإدارة المؤسسة التعليمية، كما يجب عليها أن تواكب كافة التغييرات والتحويلات من حولها؛
 - جودة الكتاب التعليمي: من خلال جودة محتوياته والتحديث المستمر له بما يواكب التغييرات المعرفية والتكنولوجية؛
 - جودة التمويل والإنفاق التعليمي: أين يمثل تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي؛
 - جودة تقييم أعمال الطلبة: يعد التنوع في أدوات تقييم الطلبة مؤشراً أساسياً في تحقيق الجودة وتطوير العملية التعليمية، بحيث يجب اتسامها بالشمول والتكامل والموضوعية والصدق والثبات؛
 - جودة تقييم الأداء التعليمي: يتطلب رفع كفاءة وجودة التعليم تحسين أداء كافة عناصر الجودة التي تتكون فيها المنظومة التطبيقية بمعايير واضحة ومحددة، يمكن استخدامها وقياسها، إضافة إلى تكوين القائمين على عملية التقييم.
- ### 2.3 معايير التعليم المحاسبي الدولية:

أدت الاختلافات في الممارسات المحاسبية الناجمة عن التطورات التي حدثت في مهنة المحاسبة إلى الحاجة إلى قواعد ومعايير دولية تحكم المناهج المحاسبية لأفضل تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية من قبل المهنيين. لذا فقد سعى الاتحاد الدولي للمحاسبين *IFAC* إلى دعم مبادرة اعداد معايير تعليم دولية تضبط مهنة المحاسبة، هذه المعايير تولى إعدادها وإصدارها مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية *IAESB* للمساهمة في تطوير منظمات محاسبة مهنية قوية وشركات محاسبة، والتي تهدف للوصول لممارسة محاسبية مهنية ذات جودة عالية من المحاسبين المهنيين. وتعزيز قيمة المحاسبين المحترفين في جميع أنحاء العالم والاهتمام بقضايا الصالح العام.

تأتي معايير التعليم المحاسبي الدولية (*IESB*) لتعبر عن قواعد أساسية توفر إرشادات عامة، تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، ويقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (*IAESB*) بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات، التي تساعد على ترشيد الممارسات في التعليم المحاسبي، وللإشارة فإن هذا المجلس تابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (هارب، 2019، صفحة 283).

حيث تكمن أهمية معايير التعليم المحاسبي في تخفيض التباين والاختلافات في المناهج الدولية للمحاسبة، لتسهيل حرية انتقال المحاسبين المؤهلين على المستوى الدولي. وذلك بتوفير معايير دولية تمثل مرجعية أساسية لقياس درجة التزام بمتطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي وتسهيل القياس كفاءة المخرجات، من خلال برنامج ملخص في الشكل (01).

حيث أنه لإعداد محاسب مؤهل يتمتع بالكفاءة يتوجب على المؤسسات التعليمية توفير المحيط الملائم لطالب المحاسبة الذي يعد المحاسب المستقبلي. وتزويده بمقومات قادرة على اكتسابه معارف ومهارات وقيم وأخلاق ومواقف مهنية. هذه المتطلبات أو المقومات تم صياغتها من قبل لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 2013 في 6 ستة معايير أساسية تحدد المتطلبات اللازمة للحصول على مؤهل المحاسب المهني. ثم أضيف لها سنة 2007 معيارين من قبل مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي، المعيار 07 لتحديد متطلبات التطوير المهني المستمر، والمعيار 08 لتحديد متطلبات الكفاءة التي يجب أن يستوفيه مراجعي الحسابات المهنيين. لتصبح 8 ثمانية معايير تمثل المرجع الدولي في مجال تقييم الاحتياجات من القدرات البشرية المتعلقة بالمحاسبين ومراجعى الحسابات المهنيين. وقد جرى آخر تحيين لمحتوى هذه المعايير في سنة 2019 (IAESB, 2019, pp. 3-4). يبين الجدول رقم (01) قائمة معايير التعليم المحاسبي قبل وبعد التعديل.

وقبل الانتقال لتقييم واقع التعليم المحاسبي في الجزائر، وجب عرض أهم ما جاء به معيار التعليم المحاسبي الدولي *IESO2* باعتباره أساس المقارنة الدولية - المحلية. يضم المعيار الثاني *IESO2*: (التطوير المهني الأولي - الكفاءة الفنية): مجموعة نتائج التعلم للكفاءة الفنية، والتي يطلب من المحاسبين المهنيين إثبات امتلاكهم لها في نهاية مرحلة التطوير المهني الأولي. وتشمل ثلاثة عناوين رئيسية هي: معارف المحاسبة والتمويل وما ينتمي لهما، معارف إدارة الأعمال والمنظمات، المعارف والكفاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بحيث لا يقتصر دور المحاسب على استخدام نظم المعلومات ولكن ليستطيع لعب دورا هاما كجزء من فريق تقييم وتصميم وإدارة نظم المعلومات.

4. تقييم واقع التعليم المحاسبي في الجزائر وملاءمته لمتطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي:

قبل الحديث عن واقع التعليم المحاسبي في الجزائر وجب الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تأخذ الفترة الزمنية التي تبدأ سنة 2014، وهي الفترة والتي تزامن صدور القرار الوزاري رقم 581 المؤرخ في 23 جويلية 2014 الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات الليسانس في ميدان العلوم

الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، وكذا القرار الوزاري رقم 640 المؤرخ في 24 جويلية 2014 الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، إضافة لدليل برامج التكوين في تخصصات الليسانس والتحديثات التي مستها. كما أنه تم الاقتصار على الشهادة الممنوحة لمستوى الليسانس باعتبارها شهادة مؤهلة لممارسة المهنة المحاسبية.

يستفيد الطلبة الذي يودون الحصول على شهادة ليسانس تؤهلهم لممارسة مهنة المحاسبة من تكوين قاعدي ضمن الجذع المشترك (السنة الأولى) للعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يليه تكوين أكثر تخصصا ضمن مستوى السنة الثانية يجيلهم لأخذ دروس ضمن مسار العلوم المالية والمحاسبة، ليأخذوا تخصصهم خلال السنة الثالثة ليسانس وهي سنة تخرجهم. حيث يستفيد الطالب خلال تكوينه التعليمي الجامعي من كم من المقاييس، أين يتناول 23 مقياس خلال المستويين الأول والثاني من الليسانس، في حين يدرس 14 مقياس في السنة الثالثة سنة التخصص.

1.4 مقارنة برامج التعليم المحاسبي في الجزائر بمتطلبات معيار التعليم المحاسبي IES02

عند الوقوف على معيار التعليم المحاسبي رقم 02 التطوير المهني الأولي - الكفاءة الفنية، نجده يتناول المحتوى المعرفي لبرامج التعليم المحاسبي المهني والذي ينبغي اكتسابه من قبل المتعلمين ليتأهلوا كمحاسبين مهنيين، حيث تقسم المعرفة إلى نوعين: معرفة شخصية (تكون طبيعية أو مستفادة من التجربة) ومعرفة عملية (تأتى من الدروس المأخوذة بشكل رسمي). ويمكن تقسيم المعرفة الأساسية لبرامج التعليم المحاسبي وفق ذات المعيار وفق ما يشير له الجدول (02).

حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 7 مارس 2017 المحدد لقائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، المشار لها في المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16 فيفري 2011، فإنه يمنح حق الالتحاق بالمعهد لكل الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس أو أكثر أو أي شهادة جامعية متحصل عليها من الخارج ومعترف بمعادلتها، وذلك في أحد التخصصات (المحاسبة، المحاسبة والمالية، المالية، التدقيق) على أن يكون الحصول عليها تم بمستوى بكالوريا +3 سنوات، وقد تم تحديد التخصصات بالنسبة لطلبة النظام الكلاسيكي في (المحاسبة، المالية، محاسبة ومالية، علوم مالية، اقتصاد مالي) في حين حددت تخصصات نظام (ل.م.د) في (محاسبة وتدقيق، محاسبة ومالية، محاسبة وجباية) التابعة لفرع العلوم التجارية الذي يدرس في المدارس العليا، دون الإشارة للتخصصات الأخرى لفروع شعبة العلوم المالية والمحاسبة المدرس في الجامعات.

لكن هذا لا يعني إلغاء التخصصات المتفرعة عن شعبة العلوم المالية والمحاسبة المقررة من طرف اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والمتمثلة في (محاسبة وجباية، محاسبة ومراجعة، مالية مؤسسة، محاسبة ومالية)، والتي توافقت التخصصات المؤهلة لمهنة المحاسب في المدارس العليا، وعليه سنقف فيما يلي عن مدى توافق محتوى البرامج المقررة من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 02.

حيث نجد أن مناهج التعليم في تخصص محاسبة وجباية ركزت على المقاييس المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية تليها مقاييس الجباية (الضريبة) ليفرد مقياس واحد لكل من مقاييس المالية والتدقيق، مع إهمال تام لمقاييس عن الحوكمة وإدارة المخاطر. بينما المعرفة التنظيمية وإدارة الاعمال لم تخصص لها سوى ثلاثة مقاييس تدعم المعرفة التي تراكمت خلال السنتين 01 و 02 ليسانس، أما المعرفة والتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات فلم يخص له سوى مقياس وحيد لاستخدام أحد أدوات تكنولوجيا المعلومات في تحليل المعطيات. وركزت مناهج التعليم لتخصص محاسبة ومراجعة على المقاييس المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية تليها مقاييس التدقيق، ليفرد مقياس واحد للمالية، مع إهمال تام لمقاييس عن الضريبة وكذا الحوكمة وإدارة المخاطر. بينما المعرفة التنظيمية وإدارة الاعمال لم تخصص لها سوى أربعة مقاييس تدعم المعرفة التي تراكمت خلال السنتين 01 و 02 ليسانس، أما المعرفة والتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات فلم يكن له نصيب في تكوين خريجي هذا التخصص.

تناولت مناهج التعليم لتخصص مالية المؤسسة مقاييس فقط للمحاسبة المالية ووجهت المقاييس لما يحتاجه الطالب المكون في المالية أكثر منه في المحاسبة مما جعل من المقياس يشهد وفرة في مقاييس المالية مع عدم إهمال لمقاييس في الضريبة، وعدم ادراج مقاييس لكل من التدقيق والحوكمة. أما المعرفة التنظيمية وإدارة الأعمال فل يكن لها نصيب هي الأخرى في البرامج المعدة لتدريس خريج جامعة في المالية عدا ما تم تناوله بشكل مشترك في السنتين 01 و 02. أما المعرفة والتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات فلم يخص له سوى مقياس وحيد لاستخدام أحد أدوات تكنولوجيا المعلومات في تحليل المعطيات.

يبقى تخصص محاسبة ومالية التخصص الوحيد ضمن الشعبة الذي وجد فيه مقياس واحد على الأقل يغطي محاور التعليم المحاسبي وفق *IES2* في شقه المرتبط بالمعرفة المحاسبية وإعداد التقارير المالية، مع اشتراكه مع التخصصات الأخرى في باقي المحاور.

وعليه يمكن القول بأن أكثر التخصصات قريبا من فحوى معيار التعليم الدولي 02 هو المحاسبة والمالية، بالرغم من النقائص التي تعتره.

لكن لا بد أن نشير لأن محتوى التخصصات وحده لا يمكن من الحكم على جودة مخرجات التعليم المحاسبي، وإنما وجب الوقوف على طرق تقديم المواد التعليمية المقترحة في التخصصات والتي تميل لكونها نظرية أو تقدم في شكل نظري، دون اسقاطات تطبيقية تقرب الطالب من أساسيات ممارسة المهنة، كتوفير دراسات ميدانية أو دراسات حالة واقعية أو اسقاط المكتسبات النظرية بطرق آلية تعتمد على البرامج الالكترونية والحاسوبية أو استخدام المحاكاة لتقريب الواقع الميداني للمتعلمين. كل هذا يقيض محتوى البرامج المحاسبية في الجزائر ويزيد من الفجوة بين خريجي الجامعات الجزائرية ونظرائهم في دول عادة ما تستهوي خريجي الجامعات الجزائرية، ما يستدعي عملهم على اكتساب المزيد من التأهيل الميداني بشكل أو بآخر معتمدين على وسائلهم الخاصة.

2.4 متطلبات التكوين المهني لممارسة مهن المحاسبة في الجزائر:

تضمن المناهج التعليمية في الجزائر برامج للتعليم المحاسبي، تبدأ من الطور الثانوي في تخصص التسيير والاقتصاد، وتمتد للطور الجامعي من خلال ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ضمن تخصصات شعبة العلوم المالية والمحاسبة. وقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا لعملية التعليم المحاسبي القاعدي والتكوين المهني المتخصص للمحاسبين بعد سنة 2010 ودخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، والذي دعمته بإصدار القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وعززت ذلك بجملة من المراسيم صدرت للتأكيد على مساعي النهوض بالتعليم المحاسبي، ومنها:

- المرسوم التنفيذي 11-72 المؤرخ في 2011/02/16 يوضح الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص بمهنة المحاسبة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 2011/02/16 المحدد لشروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 2011/11/24 المفصل لشروط وكيفيات سير تربص المهني للحصول على شهادة خبير محاسب؛
- المرسوم التنفيذي رقم 12-288 المؤرخ في 2012/07/21 الذي يأسس لإنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة وتنظيمه وسيره؛

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2017/03/07 الذي يحدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق

المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة؛

يستفيد خريجو الجامعات من حملة تخصصات لها علاقة مباشرة بالمحاسبة من إمكانية ممارسة مهن المحاسبة والتدقيق بعد اجتيازهم لثلاثة مراحل رئيسية وفق ما نص عليه (المرسوم التنفيذي رقم 12-288، 2012، صفحة 10):

◀ المرحلة الأولى تعنى بتكوين الأكاديميين كمهنيين متربصين، من خلال أخذ برامج تكوين متخصصة تمر عبر عدة خطوات وفق ما أشار له ذات المرسوم بعد اجتياز (انتقاء أولى، تكوين أولى، اختيار الشهادة، التكوين النهائي)؛

◀ المرحلة الثانية تعنى بالتربص النظامي الميداني للطلبة المتربصين، تمتد لمدة سنتين تتوج بشهادة نهاية التربص للحائزين على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق لمن اختار شهادة محافظ حسابات، وتمنح شهادة الدراسات المعمقة في المحاسبة والمالية لمن اختار شهادة خبير محاسبي، في حين يستفيد المترشحون الذين استفادوا من تكوين في المؤسسات التابعة للتكوين المهني على شهادة محاسب؛

◀ المرحلة الثالثة تقتضي مرور المترشح باختبارين الأول كتابي والثاني مهني، يطالب في الاختبار الكتابي بتجميع 100 نقطة من أصل 200 نقطة لإمكانية المرور للاختبار الشفهي. هذا الأخير يتيح للمترشحين تجميع 140 من خلال اختبارات شفوية في (المراجعة القانونية والتعاقدية؛ القانون: التجاري، الشركات، الأعمال، الجنائي العام، الجنائي التطبيقي للأعمال، العقود والالتزامات، الخبرة القضائية...؛ الحماية؛ الاقتصاد العام؛ تسيير المؤسسة؛ التقنيات الكمية: الإعلام الآلي، الرياضيات التطبيقية للتسيير، الإحصاء والسبر التطبيقي للتطبيق.

ومن هنا يلاحظ أنه بالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لعملية التكوين المحاسبي في ظل عملية الإصلاح التي تهدف إلى تأهيل مهنة المحاسبة، لكن المؤسف أن جل هذه المراسيم والتشريعات لا تزال أرسيف في انتظار تجسيد مبادرة المعهد المتخصص التي لم تتم لآن. والتي تأخذ محتوى التعليم المحاسبي نحو المعرفة بالبيئة المحلية واستخدام التقنيات الكمية، والتي غابت في التكوين الأكاديمي.

وبهذا يبقى على الطلبة الحاصلين على شهادة ليسانس في تخصصات المحاسبة والذين يبتغون اكتساب مهنة المحاسب أن يحاولوا الحصول على تكوينات وتربصات اضافية لاكتسابهم جملة من المهارات الميدانية ورؤية قانونية وجبائية تحول لهم بداية الترشح لاجتياز امتحانات الكفاءة، ومنه ممارسة المهنة، ولكن مثل

هذه المتطلبات لا يحصل عليها ممارسو المهن المحاسبية من خلال تكوينهم الأكاديمي، ما يتطلب محاولة تدارك النقص من خلال الدخول في دورات تدريبية متخصصة لاكتساب الخبرة.

5. خلاصة:

تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية واقع التعليم المحاسبي في الجزائر، في شقه المتعلق بالتكوين الجامعي والذي وجب تحيينه ليتلاءم والتأهيل اللازم لممارسة مهن المحاسبة، نظرا لما يشوب التخصصات المدرسة من نقائص لترتقي لمتطلبات معيار التعليم المحاسبي رقم 02. وعليه حاولنا من خلال هذا العمل الوقوف على أحد أدوات التعليم المحاسبي والتي تمثل أهم ركائز جودة التعليم العالي عموما والتعليم المحاسبي على وجه خاص وهي البرامج التعليمية، والتي قمنا بحصرها في جداول مساعدة لإمكانية المقارنة بينها وبين محتوى معيار التعليم المحاسبي الدولي 02، وتوصلنا إلى جملة من النتائج نعرضها فيما يلي:

- لم يتم وضع برامج التعليم المحاسبي في الجزائر بشكل يستوفي معايير التعليم المحاسبي الدولية، والتي تركز على 3 محاور تتعلق أساسا بالمعرفة المحاسبية، المعرفة المتعلقة بتنظيم الأعمال، ومعرفة مدعمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات؛

- البرامج التي يتلقاها طلبة شعبة العلوم المالية والمحاسبة لا تختلف عن تلك التي يتلقاها طلبة ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بحكم أن التعليم يتم بسنتين جذع مشترك ويتم أخذ مقاييس التخصص في سنة واحدة هي سنة التخرج ما يجعل التحصيل العلمي ضعيف مقارنة مع خريجي المدارس الذين يتلقون 3 سنوات تخصص بعد سنتين تحضيريتين؛

- معظم المقاييس التي يتناولها الطلبة هي مقاييس نظرية أو تقدم بشكل نظري لعدم توفر الآليات التي تضمن تقديمها في شكل أقرب للتطبيقات الميدانية؛

- تفرع شعبة العلوم المالية والمحاسبة تقتصر على خمسة تخصصات فقط ثلاثة منها تحوي كلمة محاسبة وتخصصين لتكوين طلبة في المالية، ولكن تبقى البرامج والمقاييس المدرسة متشابهة لحد تداخل بين المحاسبة والمالية - إذا استثنينا تخصص مالية البنوك والتأمينات -؛

- يتناول طلبة التعليم المحاسبي مقياس يفترض أن يقرهم من الجانب الميداني يتمثل في تقرير التربص، إلا أن صعوبة استيعاب الكم من الطلبة من قبل أصحاب المهن والمؤسسات حرم عديد الخريجين من فرصة الاحتكاك بالواقع العملي؛

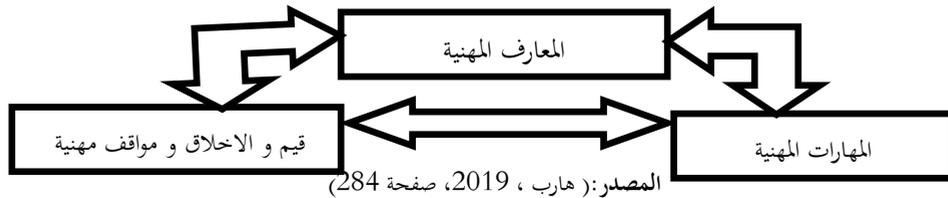
وعن كل هذا وأكثر من ملاحظات تؤرق الأستاذ والطالب الذي يسعى لأخذ تكوين أكاديمي،

مهني يتيح له الولوج في عالم الأعمال، نقترح ما يلي:

تقييم واقع التعليم المحاسبي في الجزائر - دراسة مقارنة بين محتوى التعليم الأكاديمي وفق معيار التعليم المحاسبي الدولي 02 ومتطلبات ممارسة مهن المحاسبة في الجزائر-

- محاولة تقريب المقاييس وتقييمها وفق متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولي، لاسيما معيار IES2، من خلال استخدام معايير التعليم المحاسبي كدليل مرجعي عند إعداد وتقييم برامج التعليم المحاسبي؛
 - ضرورة تبني مدخل التعليم القائم على المخرجات عند تصميم برامج التعليم المحاسبي الأكاديمي والمهني؛
 - تضافر الجهود بين أساتذة الجامعة الأكاديميين والمهنيين الممارسين لمهن المحاسبة ذوي التعليم العالي في مراجعة البرامج المقترحة من قبل اللجنة الوطنية البيداغوجية، لتحقيق لتكامل بين برامج التعليم المحاسبي الجامعي وبرامج التعليم المهني لبناء الكفاءات المهنية لمهنيي المحاسبة؛
 - إعادة بعث التخصصات المهنية في نظام (ل.م.د) والتي تم التخلي والابتعاد عنها لعدم إمكانية الطالب من إتمام دراسات عليا، ونقترح في هذا الصدد استحداث شهادات عليا مهنية تحاكي الدراسات العليا المتخصصة (التي كان يعمل بها في المدارس العليا PGS) تفتح للطلبة الذين اختاروا تخصصات ماستر مهني لتجاوز إشكالية عدم فتح مدرسة متخصصة لمهنة المحاسبة لحد الوقت الحالي؛
 - إعداد برامج للتعليم المحاسبي ذات مرونة لإمكانية مواكبتها التغيرات الحاصلة على الصعيد المحلي والدولي والمرتبطة بمهن المحاسبة وامتداداتها؛
 - الاستفادة من عقود ادماج المهنيين في الجامعة لإتمام تكوينهم مستوى الماستر لتأطير الأعمال التطبيقية المقدمة للطلبة الليسانس للاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم المهنية، وتكون بذلك العقود ذات جدوى؛
 - إعادة تأهيل وتكوين الأساتذة في تخصصات المحاسبي (تكوين المكون) من خلال دورات تعليمية تدريبية (مقابل أو بدون مقابل) وفق الحاجة، لنجاح عملية التكوين الأساسية.
6. الملاحق:

الشكل 1: برنامج تكوين محاسب مؤهل حسب مجلس معايير التعليم المحاسبي



الجدول 1: قائمة معايير التعليم المحاسبي قبل وبعد التعديل

بعد التعديل (إصدار بعد 2005 حتى 2019)	قبل التعديل (إصدار 2005)	
متطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي	متطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي	IES1
التطوير المهني الأولي (الكفاءة الفنية)	مكونات برنامج التعليم المحاسبي المهني	IES2
التطوير المهني الأولي (المهارات المهنية)	المهارات المهنية والتعليم العام	IES3
التطوير المهني الأولي (القيم، والأخلاق والاتجاهات المهنية)	القيم، والأخلاق والاتجاهات المهنية	IES4

متطلبات الخبرة العملية	متطلبات الخبرة العملية	IES5
التطوير المهني الأولي (تقييم الكفاءة المهنية)	تقييم القدرات والكفاءة المهنية	IES6
التطوير المهني المستمر - التعليم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة	التطوير المهني المستمر	IES7
التطوير المهني للشركاء المسؤولين عن مهمة المراجعة للقوائم المالية	متطلبات الكفاءة المهنية للمراجع المهني	IES8

المصدر: (الفراء، 2018، صفحة 32)

الجدول 2: المعارف الأساسية لبرامج التعليم المحاسبي

فحوى المقاييس	المقاييس IES02
تمثل الركيزة الأساسية لتأهيل محاسب مهني ناجح	المقاييس المرتبطة بالمعرفة
توفر البيئة التي يعمل المحاسب المهني ضمنها	المقاييس المرتبطة بالمعرفة التنظيمية وإدانة الأعمال
تضمن للمحاسب المعني التحول من مجرد مستخدم لنظم المعلومات ومراقب لتكنولوجيا المعلومات إلى دور يضعه كعضو مهم ضمن الفريق الذي يقيم ويصمم ويدير النظم	المقاييس المرتبطة بالمعرفة والتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات

المصدر: (IAESB, 2019, pp. 5-8)

تقييم واقع التعليم المحاسبي في الجزائر - دراسة مقارنة بين محتوى التعليم الأكاديمي وفق معيار التعليم

المحاسبي الدولي 02 ومتطلبات ممارسة مهن المحاسبة في الجزائر-

الجدول 3: مقارنة البرامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية مع معيار التعليم المحاسبي الدولي IES02

محاسبة ومالية	مالية مؤسسة	محاسبة ومراجعة	محاسبة وجباية	مستوى (سداسي)	IES2
المقاييس المرتبطة بالمعرفة المحاسبية والمالية					
2	2	2	2	سنة 1 جذع مشترك	المحاسبة المالية وإعداد التقارير
1	1	1	1	سنة ثانية	
4	2	4	4	سنة ثالثة (التخصص)	
7	5	7	7	المجموع	
0	0	0	0	جذع مشترك	المحاسبة الإدارية
1	1	1	1	سنة ثانية	
1	1	1	2	سنة ثالثة (التخصص)	
2	2	2	3	المجموع	
0	0	0	0	جذع مشترك	المالية والإدارة المالية
2	2	2	2	سنة ثانية	
3	6	1	1	سنة ثالثة (التخصص)	
5	8	3	3	المجموع	
0	0	0	0	جذع مشترك	الضريبة
0	0	0	0	سنة ثانية	
1	1	0	3	سنة ثالثة (التخصص)	
1	1	0	3	المجموع	
0	0	0	0	جذع مشترك	التدقيق والرقابة
0	0	0	0	سنة ثانية	
1	0	3	1	سنة ثالثة (التخصص)	
1	0	3	1	المجموع	
0	0	0	0	جذع مشترك	الحوكمة، إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي
0	0	0	0	سنة ثانية	
0	0	1	0	سنة ثالثة (التخصص)	
0	0	1	0	المجموع	

المقاييس المرتبطة بالمعرفة التنظيمية وإدارة الأعمال					
1	1	2	0	02 مقاييس للسنتين 01 و02	قوانين الأعمال والأنظمة التجارية
0	0	0	0	05 مقاييس للسنتين 01 و02	الاقتصاد
1	2	2	1	06 مقاييس للسنتين 01 و02	بيئة الأعمال
0	0	0	0	1	الإدارة العامة
0	0	0	0	1	أخلاقيات الأعمال
1	0	0	0	0	الأسواق المالية
0	1	0	1	6 مقاييس 01 و02	الأساليب الكمية
0	0	0	0	0	السلوك التنظيمي
0	0	0	0	0	الإدارة وعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية
0	0	0	0	0	التسويق
0	0	0	0	0	التجارة الدولية والعالمية
3	4	4	3	21	المجموع

المقاييس المرتبطة بالمعرفة والتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات					
0	0	0	0	0	نظم الرقابة وضبط تكنولوجيا المعلومات
0	0	0	0	0	ضبط وتوجيه تكنولوجيا المعلومات
0	1	0	1	03 مقاييس للسنتين 01 و02	استخدام تكنولوجيا المعلومات
0	0	0	0	0	إدارة، تصميم، تقييم نظم المعلومات
0	1	0	1	3	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين

7. قائمة المراجع:

1. IAESB. (2019). *Handbook of International Education Pronouncements*.
Récupéré sur International Accounting Education Standards BoardTM:

<https://www.iaesb.org/publications/2019-handbook-international-education-standards>

2. IAESB. (2019, 10). *IES2: Content of Professional Accounting Education Program*. Récupéré sur www.ifac.org: <https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IAESB-IES-2-Technical-Competence.pdf>
3. Martin, M., & Stella, A. (2007). *Assurance qualité externe dans l'enseignement supérieure : les options*. Paris: Principes de la planification de l'éducation, 85.
4. إدريس الأمين، و موسى أبو تمة. (2018). مدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية في تطوير ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة 2030 - بالتطبيق على جامعة الملك خالد. *مجلة أمارياك*، 151-170.
5. المرسوم التنفيذي رقم 288-12. (21 يوليو، 2012). يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 43: الأمانة العامة للحكومة .
6. ايناس عبد الله حسن ، و سيزار صالح عبد الله. (2020). متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التوجه نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية -دراسة ميدانية في جامعات اقليم كوردستان- العراق. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو*.
7. باديس بوخلوة، و سامي بن خيرة. (2016). تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب علمية وعربية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، 89-106.
8. بلال أمجد محمد الصائغ. (2010). دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 165-181.
9. حورية عجيلة. (2019). *مدتوافق بينمحتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر-دراسة ميدانية- أطروحة دكتوراه في الدراسات المحاسبية والجباية المعممة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية: جامعة غرداية.
10. خلف الله بن يوسف، و معاش قويدر. (2021). *متطلبات تحين برامج التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية*. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 379-400.
11. درويش عمار. (2017). *متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر (دراسة قياسية)*. *مجلة المالية والأسواق*، 270-292.
12. شيراز محمد طرابلسية. (2011). *إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي*. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
13. عائد مازن الفرا. (2018). *واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والأردنية من وجهة نظر المحاسبين والمشغلين في الشركات التجارية- دراسة مقارنة*. *أطروحة ماجستير في المحاسبة والتمويل*. فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.

14. عبد الله بن صالح. (2014). تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة مخرجات المحاسبة ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والظموح. العراق: المنظمة العربية للتنمية العربية.
15. علي عبد الحسين هاني الزالمي. (2014). التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة -دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريسوخريجي قسم المحاسبة بجامعة القاديسية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 312-286.
16. علي مامي. (2019). مدى توافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي -دراسة مقارنة-. مجلة دراسات اقتصادية، 186-171.
17. علي محمد هارب. (2019). دور مجموعة من العوامل في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية في ضوء معايير مجلس التعليم المحاسبي الدولي (دراسة حالة على جامعة أندلس للعلوم التقنية -صنعاء). مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 300-275.
18. مارية علي صوشة. (2017). تطوير تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في ضوء المعيار الدولي للتعليم المحاسبي IES7. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 144-131.
19. محمود صبحي، و جمعه حسان. (2018). مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل - دراسة ميدانية على مؤسسات والجامعات المحلية الأهلية المحلية في قطاع غزة. مذكره ماجيستر، فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.
20. ناظم شعلان جبار. (2015). واقع التعليم المحاسبي في العراق مدى انسجامه مع معايير التعليم المحاسبي الدولية. مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، 38-13.
21. نور الدين مزباني. (2018). واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وتوافقها مع متطلبات المعيار 03 من معايير الدولية للتعليم المحاسبي -دراسة ميدانية-. مجلة الباحث، 506-491.
22. وليد ناجي الحياي. (2007). نظرية المحاسبة. الدمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة.